

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



الهجرة القسرية في البلدان العربية

الإشكاليات والقضايا

30 تشرين الثاني/نوفمبر - 1 كانون الأول/ديسمبر 2019



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الهجرة القسرية في البلدان العربية الإشكاليات والقضايا

30 تشرين الثاني/نوفمبر - 1 كانون الأول/ديسمبر 2019

جدول الأعمال | المشاركون | الملخصات

عن الورشة

استفحلت ظاهرة الهجرة القسرية الخارجية الدولية خلال العقدین الأولین من هذا القرن على نحو لا مثیل له من حیث الشدة والحجم والنوع. ویشغل هذا الموضوع العالم كله منذ نهاية الحرب العالمیة الثانیة على الأقل بوصفه ظاهرة شائكة وشدیة الحساسية والتباين في التعامل معها على رأس جدول الأعمال في مؤسسات الأمم المتحدة، وفي العلاقات ما بین الدول، وفي سياسات الحكومات، وفي برامج القوى السیاسیة - الاجتماعیة الداخلية في الغرب، وفي الدول "المضيفة" عمومًا، وكذلك في الدول التي صدرت منها تلك الهجرة.

وتمثل الهجرة القسرية الخارجية الدولية الوجه الآخر للهجرة مقابل الهجرة الداخلية القسرية (النزوح) تحت وطأة الحرب وفقدان الأمان المختلطة أحيانًا بسیاسات تهجير إثنیة.

ووفقًا لأرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد وصل عدد اللاجئين في العالم في عام 2018 إلى نحو 68.5 مليون شخص في جميع أنحاء العالم، منهم: 25.4 مليون لاجئ (19.9 مليون لاجئ تحت ولاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، و5.4 ملايين لاجئ فلسطيني خاضع لولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، و40 مليون نازح داخلي، و3.1 ملايين طالب لجوء. وتقدر إحدى الدراسات استنادًا إلى تقرير منظمة الهجرة الدولية أنه من أصل 60 مليون نازح في العالم، هناك نحو 40 في المئة منهم من المنطقة العربية، وخاصة من سورية، وفلسطين، والعراق، والصومال. ومهما يكن التباين في حجم النازحين في الدول العربية قسريًا، فإن الأرقام تكشف عن ظاهرة خطيرة ومأساوية.

ولتسليط الضوء على هذا الجانب الذي تجب معالجته بصورة أوفى، يمكن الإشارة إلى أنه في اليمن، على سبيل المثال، يقدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) أن إجمالي عدد المهجرين واللاجئين داخليًا أكثر من 3 ملايين. وعلى مستوى العراق مثلاً لا يزال مليونان من العراقيين نازحين داخل بلادهم، عدا الذين هاجروا قسريًا إلى دول أخرى. أما في الصومال، فقد بلغ عدد الصوماليين الفارين من ويلات الحرب نحو 750 ألف شخص في الفترة 1992-1995. وفي مرحلة الصراع الصومالي 1995-1997 نزح نحو 1.5 مليون شخص داخليًا. وعلى الرغم من أن المرحلة الثانية أو مرحلة الحرب على الإرهاب لم تشهد نزوحًا جماعيًا للسكان، لأن معظم عمليات الحرب على الإرهاب أو العمليات الإرهابية نفسها هي عمليات نوعية ومدروسة وتحدث في أماكن جغرافية محددة وبشكل متفرق، ومن ثم لم يكن لها انعكاس مباشر على التجمعات السكانية، فإن الصراع منذ 20 كانون الأول/ ديسمبر 2006 وحتى الآن أدى إلى نزوح أكثر من مليوني شخص؛ نزح أكثرهم داخليًا إلى أماكن أكثر أمنًا، أو إلى الدول المجاورة مثل اليمن وجيبوتي وأوغندا.

إن الهجرة القسرية الخارجية من بعض الدول العربية إلى خارجها بفعل انفجار الصراعات والاحتلالات الأهلية الممتدة تحتل حيزًا كبيرًا من حجم اللاجئين القسريين في العالم. ووفقًا لإحصاءات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ممن تُعنى المفوضية بأمره ويدخل في نطاق تعريفها كلاجئ، ارتفعت وتأثر الهجرة القسرية الخارجية على المستوى العالمي بحيث بلغ حجمها في عام 2018 نحو 25.4 مليون لاجئ. وخلال سنوات 2005-2018 أتى أكثر من 49 في المئة منهم من خمس من الدول العربية التي تشهد اضطرابات واحتلالات داخلية. وهكذا تزايدت أعدادهم (بشكل مطلق، بغض النظر عن نسبتهم إلى حجم سكان كل دولة) ما بين عامي 2005 و2018 على النحو التالي

بالنسبة إلى كل دولة: سورية: من 328 ألفاً في عام 2005، إلى أكثر من 6 ملايين و544 ألفاً في عام 2018، واليمن: من 82 ألفاً في عام 2005، إلى ما يزيد على 508 آلاف في عام 2010، و3 ملايين و200 ألف في عام 2018، والسودان: من مليون وثلاثين ألفاً في عام 2005، إلى أكثر من مليون و950 ألفاً في عام 2010، وإلى مليونين و867 ألفاً في عام 2018، والعراق: من 133 ألفاً في عام 2005، إلى 117 ألفاً في عام 2010، وإلى 366 ألفاً في عام 2018، وليبيا: من 12 ألفاً في عام 2005، إلى أكثر من 341 ألفاً في عام 2018. مع ملاحظة أن الأعداد الفعلية هي أكبر من المسجل؛ إذ هناك لاجئون يرفضون التسجيل ضمن المفوضية خوفاً من إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية بالقوة. وتتفشى هذه الظاهرة بين الليبيين في تونس الذين كانوا يقيمون بشكل غير قانوني، ويرفضون التعامل مع المفوضية خصوصاً لأسباب متعددة.

ويؤكد هذا أن الهجرة القسرية الخارجية قد أصبحت خلال الفترة 2005-2018 ظاهرة عربية، وتحولت إلى مكوّن بنيوي سترك آثاره في بعض المجتمعات العربية سنوات أو ربما عقوداً قادمة. ويأتي ذلك بعد عقود طويلة من نشوء الدولة الوطنية العربية، وإخفاؤها في تحقيق وعودها، لأسباب عديدة؛ منها تسلطية أنظمتها السياسية في إدارة التنوع الاجتماعي والثقافي، وفشل سياسات التنمية في استيعاب الأفواج السنوية الكبيرة من الشباب، وفشل المشاركة الاجتماعية، وقيام علاقاتها بمجتمعاتها على أساس العنف وليس القانون، ودمار مفهوم المواطنة نفسه ... إلخ.

وتبدو هذه الظاهرة مركبة بامتياز أيضاً. فمن أبعاد هذا التركيب، هناك ظاهرة انخفاض عدد اللاجئين الذين يعودون إلى بلادهم بعد انتهاء النزاعات المسلحة خاصة عندما تطول فترة الحرب، حيث يكون جزء كبير منهم قد بنى حياة أخرى في أماكن أخرى ولم يعد في إمكانه العودة إلى البلد الموطن. ومن الأمثلة التاريخية هنا انخفاض عدد العائدين من المسيحيين الذين هاجروا من دير القمر في لبنان بعد انتهاء الحرب مع الدروز، وكذلك الانخفاض الشديد في عودة المهجرين البوسنيين إلى مناطق تم تطهيرها عرقياً، رغم أن كلاً من المسيحيين في لبنان والبوسنيين قد مُنحوا حق العودة. ومن الأبعاد الأخرى البعد الأمني لقضية اللاجئين الذي يتمثل أولاً بتعامل عدد كبير من الدول معهم بوصفهم ظاهرة تهدد الأمن القومي للدولة، وثانياً استغلال بعض المجموعات المتطرفة ضعف اللاجئين لتأطيرهم ضمن صفوفهم، ومحاولة بعضها الآخر تسييسهم واستخدامهم لمأربها وأهدافها مستغلة هشاشتهم وضعفهم. ومن تلك الأبعاد أيضاً ظاهرة اللجوء المزدوج Double Refugee التي انتشرت في الوطن العربي، حيث إن هناك جيلاً أصبح مهجرًا للمرة الثانية والثالثة أحياناً، مثل اللاجئين الفلسطينيين المهجرين من مخيم اليرموك في سورية.

وتطرح هذه الظاهرة المليونية الجديدة في الوطن العربي أسئلة عديدة عن مصائر اللاجئين وسبل حل المشكلة. وعلى العموم، يوصي قانون اللاجئين الدولي بثلاثة بدائل كحل عملي لمشاكل اللاجئين: العودة الطوعية إلى الوطن، أو الاندماج في المجتمع المضيف، أو إعادة التوطين في دولة ثالثة. وتم وضع هذه الحلول الثلاثة معاً "كحل دائم" لأزمة اللاجئين بهدف

استعادة حصول اللاجئين على المواطنة لحماية حقوقه الأساسية. لكن إعادة التوطين في بلد ثالث يعتبر الحل الأقل جاذبية حيث تشجع المفوضية السامية دائماً على خيار العودة إلى الوطن عند انتهاء النزاع. وقد تراجعت السياسات الغربية الأوروبية والأميركية منذ عدة عقود عن الحل الأول بحصول اللاجئين على المواطنة لحقوقه الأساسية، والنظر إليه كمورد وليس كعبء، ومن ثم الاندماج في المجتمع المضيف.

وتفانم هذا التراجع خلال الفترة 2005-2018، مع صعود اتجاهات اليمين الشعبوي التحريضي ووصوله إلى الحكم في العديد من الدول، وانتشار عقيدة بناء الجدران بدل بناء الجسور ليكتسب أبعاداً معادية للهجرة الخارجية عموماً والهجرة القسرية للاجئين خصوصاً. كما اتبعت بعض الحكومات اليمينية الغربية سياسات استباقية لاحتواء الهجرة الجديدة المحتملة من أمكنة اللجوء الحالية في بعض دول الجوار العربي لسورية مثلاً، مثل الأردن ولبنان من أجل تحويل اللاجئين من مستقبل سلبي للإغاثة الإنسانية إلى فاعل اقتصادي قادر على توفير دخل يحفزه على البقاء بدلاً من التفكير في الهجرة إلى أوروبا. ويمكن وصف هذه السياسة بالوقائية، بينما تعمل بعض تلك الدول العربية في الوقت نفسه على إعادة اللاجئين السوريين إلى سورية بغض النظر عن توافر شروط العودة الآمنة.

وعموماً، تتجه السياسات الأوروبية والأميركية نحو التقييد الشديد، والتخلص من المهاجرين القسريين إليها بقبول إقامات مؤقتة مشددة ومشروطة بكثير من المقيدات كما في نموذج فرنسا الأقرب إلى سياسات الاندماج بمعنى الإدماج Assimilation الذي يحتمل التهميش والإقصاء، وفي مرحلة الشعبوية اليمينية اتبعت سياسة بناء الجدران بأشكال متعددة قانونية ومادية (الولايات المتحدة)، أو وضع اللاجئين في معسكرات الاحتجاز مثل اليونان ودول شرق أوروبا وجنوبها، مقابل نموذج اندماجي مرن في كل من ألمانيا والسويد وبعض الدول الإسكندنافية التي يقوم نموذجها على الاندماج Integration في النظام الاجتماعي السياسي الثقافي القائم، لكن مع ترك مساحة للتعبير عن الذات الثقافية واللغوية الأصلية لخلفية المهاجر.

ويغدو النموذج المرن الذي يوفر إمكانيات اندماج في المجتمع المضيف مع الزمن نسبياً مقيّداً، ولا سيما في الحالة الألمانية؛ أي حالات الإقامة المؤقتة. وفي الحالة الألمانية، فإن مصير حاملي الإقامة المؤقتة مرشح لأن يكون شبيهاً بحالات اللاجئين البوسنيين الذين رحلوا منها بعد اعتبار البوسنة بلداً آمناً. كما أن السويد وبقية البلدان المستقبلية أخذت تمارس تقييدات كبيرة في قبول الإقامة المؤقتة. وتقوم بعض دول الجوار المستقبلية للاجئين السوريين قسرياً على محاولة التخلص منهم بأي شكل حتى لو لم تكن عودتهم آمنة، وتنتشر صور التعامل العدائي شبه العنصري ضدهم في بعض تلك الدول، في الآن ذاته الذي لا يبدو فيه انتهاء النزاع في سورية التي خرجت منها أكبر هجرة مليونية قسرية في عالمنا اليوم، قريباً.

من المفيد التمييز بين حق العودة إلى الوطن Right of Return كحق من حقوق الإنسان، ومفهوم إعادة Repatriation في سياق الطول لأزمات اللاجئين. في سياق الطول، نتحدث عن إعادة اختيارية أو عودة آمنة. وكل هذه مصطلحات غير محددة تماماً (يوجد ثلاثة طول تقليدية: اندماج محلي، وإعادة توطين، وإعادة طوعية). من حق اللاجئين ممارسة حقه في العودة بغض النظر إن كانت شروط العودة متوافرة أم لا. أما إعادة في سياق الطول، فهي محكومة بالشروط القائمة في الدولة

الأصل من حيث الأمان وغيره، وإلا فهي مخالفة للقانون الدولي وتتضمن انتهاكاً لحقوق الإنسان المختلفة التي يتمتع بها اللاجئ.

وفي الوقت الذي نشطت فيه المنظمات والمؤسسات والهيئات التي تدرس هذه الظاهرة وتشارك في اقتراح حلول لها، فإن الأكاديميين والباحثين العرب لم يدرسوا الظاهرة بالقدر الكافي.

وهو ما يسعى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات إلى تداركه عبر ورشة العمل هذه.

جدول الأعمال

اليوم الأول: السبت 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019

التسجيل	8:30 – 9:00
افتتاح	9:00 – 9:15
<p>الجلسة الأولى الهجرة القسرية العربية: العوامل والخلفيات رئيس الجلسة: علي الزعتري</p> <p>يحيى الكبيسي: النزوح القسري في سياق صراع هوياتي: العراق بعد عام 2003 حسن الحاج علي: الحروب الداخلية والهجرة القسرية في السودان: دارفور نموذجًا موسى علاية: الصراع في اليمن ودور المنظمات غير الحكومية في إغاثة النازحين ماجد حسن علي: الهجرة القسرية للأقليات الإثنية والدينية في المناطق المتنازع عليها في العراق: دراسة لحالة الأقلية الإيزيدية ما بعد 2014</p>	9:15 – 11:00
استراحة قهوة	11:00 – 11:30
<p>الجلسة الثانية التهجير القسري والتغيير الديموغرافي في سورية رئيس الجلسة: علي رستم</p> <p>سجا الزعبي/ همام وردة: المهجّرون السوريون في الداخل: لعنة الحرب ومآته الهجرة القسرية سامر بكور: أبعاد النزوح الطائفي في إدلب (سورية الصغرى) حمزة المصطفى: سورية: أزمة اللجوء إلى الخارج والتغيير الديموغرافي داخلها</p>	11:30 – 13:00
استراحة غداء	13:00 – 14:00

<p style="text-align: center;">الجلسة الثالثة فلسطين: التهجير القسري في سياق استعمار استيطاني رئيس الجلسة: نبيل خطاب</p> <p>آيات حمدان: التهجير القسري الداخلي في سياق الاستعمار الاستيطاني في فلسطين خلود العجاردة/ إيهاب محارمة: التهجير القسري في المنطقة "ج" والأغوار في ظل الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي</p>	15:15 – 14:00
استراحة قهوة	15:45 – 15:15
<p style="text-align: center;">الجلسة الرابعة اللاجئون السوريون في بلدان المشرق: فرص الاندماج وتحديات العودة رئيس الجلسة: محمد جمال باروت</p> <p>سلطان بركات/ غسان الكحلوت: دراسة حالة اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان وتركيا فؤاد محمد فؤاد: الرعاية الصحية غير الرسمية في أزمات اللجوء طويلة المدى: بحث في آليات التكيف عند عمال القطاع الصحي السوريين اللاجئين في لبنان زينات حسن: اللاجئين السوريون في لبنان: تحديات العودة وآفاق الاندماج</p>	17:15 – 15:45

اليوم الثاني: 1 كانون الأول / ديسمبر 2019

<p>الجلسة الخامسة اللاجئون العرب في أوروبا وتركيا: آليات التكيف والاندماج رئيس الجلسة/ مروان خواجه</p> <p>هاشم نعمة فياض: اللاجئون العراقيون في أوروبا بين إكراهات اللجوء وآفاق الاندماج: هولندا نموذجا حميد الهاشمي: المهاجرون السوريون في بريطانيا بين تحدّي الاندماج وآفاق العودة منى هداية: آليات التكيف الاقتصادي لدى اللاجئين السوريين المُعيّلات في إسطنبول (2011-2018): نظرة في سبيل العيش</p>	<p>10:30 – 9:00</p>
<p>استراحة قهوة</p>	<p>11:00 – 10:30</p>
<p>الجلسة السادسة الاستجابة الأوروبية لظاهرة اللجوء من البلدان العربية رئيس الجلسة/ مروان قبلان</p> <p>أحمد قاسم حسين: الاتحاد الأوروبي والهجرة غير النظامية في ليبيا: دراسة في السياسات والآليات ياسر جزائري: اللجوء السوري في ألمانيا وإعادة السجل على سياسات الهجرة منير مباركية: برامج التعاون غير الحكومي الأوروبية – العربية بوصفها آلية استجابة للهجرة القسرية</p>	<p>12:30 – 11:00</p>
<p>استراحة غداء</p>	<p>13:30 – 12:30</p>

<p style="text-align: center;">الجلسة السابعة الحماية الدولية للمهجرين قسرياً من منظور القانون الدولي رئيسة الجلسة/ روضة القدري</p> <p>عمر روابحي: حماية حقوق اللاجئين: الصكوك والآليات الدولية والإقليمية حورية آيت قاسي: الحماية الدولية للنازحين داخلياً: حماية للأشخاص أم حماية للحدود؟ فرج سليمان: حماية حقوق المهاجرين القسريين في ضوء دراسة عقود نقلهم</p>	15:00 – 13:30
استراحة قهوة	15:30 – 15:00
<p style="text-align: center;">طاولة مستديرة العمل الإنساني في مناطق النزوح القسري: التحديات والممكّنات رئيس الجلسة/ دارم البصام</p>	17:30 – 15:30

المشاركون

الملخصات



آيات حمدان

باحثة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وهي مرشحة لنيل الدكتوراه من جامعة إكستر في المملكة المتحدة، في موضوع التهجير القسري الداخلي في فلسطين. عملت سابقاً باحثة زائرة في مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد.

التهجير القسري الداخلي في سياق الاستعمار الاستيطاني في فلسطين

تخضع فلسطين لحالة استعمار استيطاني، يقوم في منطقه على طرد السكان الأصليين والسيطرة على الأرض. فمنذ بداية المشروع الاستعماري بقيادة الحركة الصهيونية، ارتبطت عقيدتها بالسيطرة على الأرض وطرد السكان، فإسرائيل تأسست على إبادة عرقية للفلسطينيين منذ عام 1948، ولا يزال هذا المنطق قائماً باختلاف المنهج والأدوات. تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على مفهوم التهجير القسري الداخلي في فلسطين، والجدل الذي أثاره استخدام المفهوم ضمن الحالة الفلسطينية، بطرح أسئلة منها: ما الضرورة الداعية لاستخدام وسم Label المهجرون داخلياً IDPs في ضوء القصور الحاصل في المفهوم؛ كونه وصفيًا وغير ملزم ولا يضمن الحماية للمهجرين داخلياً؟ وما المعوقات التي تحول دون توفير حل مستدام Durable Solution للمهجرين داخلياً في ظل السياسات والممارسات الإسرائيلية القائمة؟ في الورقة ثلاثة أقسام: يعالج القسم الأول مفهوم الاستعمار الاستيطاني وعلاقته بمفاهيم التطهير العرقي و«الترانسفير» بالتطبيق على الحالة الفلسطينية؛ ويتناول القسم الثاني مفهوم التهجير القسري الداخلي كما هو موضح في المبادئ التوجيهية للنزوح الداخلي Guiding Principles on Internal Displacement 1998، والجدل الذي أثاره استخدام المفهوم في الحالة الفلسطينية إلى أن تم اعتماده في عام 2009، كما سيقام هذا القسم أهمية استخدام المفهوم بالحالة الفلسطينية على الرغم من القصور الذي يعتريه. أما في القسم الثالث والأخير، فتحاول الورقة أن تبرز السياسات والممارسات الإسرائيلية القائمة للتهجير القسري الداخلي في فلسطين، والمتمثلة بالقوانين والإجراءات الإدارية التي صاغتها منذ عام 1948.



أحمد قاسم حسين

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة فلورنسا في إيطاليا. مدير تحرير دورية "سياسات عربية"، عمل مدرساً مساعداً في كلية العلوم السياسية في جامعة دمشق. تركز اهتماماته البحثية على نظريات العلاقات الدولية.

الاتحاد الأوروبي والهجرة غير النظامية في ليبيا: دراسة في السياسات والآليات

ازدادت تدفقات المهاجرين من الدول العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي بعد الانتفاضات الشعبية العربية في عام 2011، الأمر الذي ألزم دول الاتحاد البحث على نحو جاد وفعال عن نهج أوروبي مشترك يقلل من الآثار الأمنية والاقتصادية والاجتماعية للهجرة. تأتي هذه الورقة لتسلط الضوء على المراحل التي تطورت خلالها سياسات الهجرة التي اتبعتها الاتحاد، بالعودة إلى نصوص الاتفاقيات والمعاهدات المؤسسة للاتحاد كونها تمثل برنامج عمل أوروبي مشتركاً في مجال إدارة وضبط الهجرة وحركة انتقال الأفراد بين دول الاتحاد نفسه والدول الخارجية، مع التركيز على المرحلة التي أعقبت الانتفاضات الشعبية العربية، ما يتيح فهماً أعمق لمقاربة دول الاتحاد للهجرة غير النظامية. تتطرق الورقة، أيضاً، إلى البرامج والخطط الجماعية الأوروبية في مجال معالجة ظاهرة الهجرة واستجابته لتدفقات المهاجرين القادمين من ليبيا على وجه التحديد، على اعتبارها نقطة انطلاق للمهاجرين، وساحة عمل منظم لشبكات التهريب والاتجار بالبشر.



إيهاب محارمة

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وسكرتير تحرير دورية "سياسات عربية" الصادرة عن المركز. عمل سابقاً في جامعة بيرزيت، وحصل منها على درجة الماجستير في الدراسات الدولية من معهد إبراهيم أبو لغد، كما حصل على الماجستير في السياسات العامة في معهد الدوحة للدراسات العليا. صدر له عدة بحوث منشورة في قضايا السياسات العامة. شارك في مؤتمرات دولية عدة، في مواضيع الحوكمة، وتعزيز الحوار، والاندماج والهجرة، والتغير المناخي، والاستعمار الاستيطاني.

التهجير القسري في المنطقة "ج" والأغوار في ظل الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي

يحظى التهجير القسري للفلسطينيين بموقع مركزي في أيديولوجيا الحركة الصهيونية وإسرائيل من بعدها، بوصفه إرثاً راسخاً في المشروع الاستعماري الصهيوني. تتناول الورقة التهجير القسري في سياق الاستعمار الاستيطاني في واقع حالة المنطقة "ج" بما فيها الأغوار الفلسطينية، والتي تمثل نحو 60 في المئة من مساحة الضفة الغربية. وتعرض الورقة السياسة الاستعمارية في المنطقة "ج" بما فيها الأغوار الفلسطينية، مع التركيز على أنماط التهجير القسري، وتحللها استناداً إلى خصوصية ومكانة المنطقة "ج" بما فيها الأغوار الفلسطينية في المشروع الاستعماري الاستيطاني. كما تحاول الورقة مناقشة العلاقة بين عملية التهجير القسري في المنطقة "ج" بما فيها الأغوار الفلسطينية، وأنماط التهجير القسري في المنطقة نفسها بشقيها العسكري والمدني، وكيفية توظيفها في سياق استعماري استيطاني بهدف طرد الفلسطينيين وإزالتهم والتخلص منهم.



حسن الحاج علي

باحث سوداني، أستاذ وعميد سابق لكلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في جامعة الخرطوم، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية في جامعة شمال تكساس في الولايات المتحدة الأميركية سنة 1992. وهو رئيس تحرير مجلة "دراسات الإسلام المعاصر". نُشر له عدد من الدراسات والبحوث المحكّمة. من كتبه الأخيرة: "خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة".

الحروب الداخلية والهجرة القسرية في السودان: دارفور نموذجًا

ترمي هذه الورقة إلى دراسة أسباب الهجرة القسرية وأنماطها في السودان، بالتركيز على منطقة دارفور. وتنطلق من أن أسباب الهجرة القسرية في السودان متنوعة، لكن السبب الأساس يكمن في النزاعات والعنف، ثم الكوارث الطبيعية وتغيّر المناخ، وأخيرًا الصراع على الموارد. فعلى سبيل المثال شهدت دارفور نزوحًا في الفترة 1984-1985 حين ضرب السودان جفاف نزحت بسببه أعداد كبيرة من السكان من مناطق كردفان ودارفور في غرب السودان. ففي دارفور، نزحت أعداد كبيرة من السكان من شمالها شبه الصحراوي إلى جنوبها. كما تركّز الورقة أيضًا على تحليل كيف أضحت معسكرات النازحين جزءًا من النزاع، عبر التحكّم في إدارتها وتوجيه النازحين فيها سياسيًا ونشوب العنف فيها. وتهدف إلى دراسة آليات التكيّف التي استخدمها النازحون في بيئاتهم الجديدة.



حمزة المصطفى

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، حاصل على الماجستير في العلوم السياسية من معهد الدوحة للدراسات العليا، ويعدّ الدكتوراه حالياً في جامعة إكستر البريطانية. تتعلق اهتماماته البحثية بالوضع السوري عامة، وقضايا التحول الديمقراطي والحركات الإسلامية والجهادية على نحو خاص. نشر العديد من الأوراق البحثية في كتب ومجلات المركز وخارجه.

سورية: أزمة اللجوء إلى الخارج والتغيير الديموغرافي داخلها

أنتج القمع والعنف المستدام في سورية منذ عام 2011 موجات لجوء ونزوح عدة، ساهمت في اقتلاع ملايين البشر من بيوتهم ومدنهم ووطنهم، وحوّلت الصراع السوري، بتوصيف الأمم المتحدة، إلى "أكبر" أزمة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية. وقد تجاوزت هذه الأزمة بعدها الإنساني والحقوقية إلى جوانب سياسية متشعبة، وأضحت بعد أن طال أمدها من أبرز التحديات المصيرية والمستقبلية لسورية، عدا تأثيراتها في دول الجوار الإقليمي وبعض الدول المستضيفة في الغرب.

تسعى الورقة لتوثيق ظاهرة النزوح واللجوء السوري تحليلياً، من خلال تقسيمها زمنياً إلى مراحل لكل منها خصائصها ومحدداتها المختلفة التي قد تلامس أحد المصطلحات النظرية السائدة في أدبيات دراسة الهجرة: النزوح أو اللجوء الطوعي، والتهجير القسري، والتطهير الطائفي أو العرقي، والتغيير الديموغرافي، والهندسة الديموغرافية، وسياسات الإحلال، وغير ذلك. وفي قسمها الثاني، تجادل الورقة، بعد دراسة نصوص بعض اتفاقيات الهدن المحلية وإجراء مقابلات شبه مهيكلة مع بعض المفاوضين، بأن التغيير الديموغرافي الممنهج في بعض المناطق لم يكمن نتاجاً أو هدفاً للأطراف الداخلية المتصارعة بمقدار ما عكس رغبة بعض الفاعلين الإقليميين في تحقيقه، وحصل برعاية دولية في بعض الأوقات. وفي قسمها الأخير، تقف الورقة على الآثار المستقبلية لأزمة اللجوء داخلياً على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وفرص العودة الطوعية بعد انتهاء الحرب.



حميد الهاشمي

أستاذ وباحث في علم الاجتماع في كلية الدراسات العليا بالجامعة العالمية في لندن. حاصل على شهادة الدكتوراه من كلية الآداب والعلوم الإنسانية (9 أبريل) بجامعة تونس. تركّز اهتماماته البحثية على مجالات الهجرة والاندماج الاجتماعي، والأقليات والهويات الفرعية. صدر له 5 كتب، إضافة إلى عدد من الكتب المشتركة، كما نشر بحثاً ومقالاتٍ عدة باللغتين العربية والإنكليزية.

المهاجرون السوريون في بريطانيا بين تحدّي الاندماج وأفاق العودة

باتت هجرة السوريين خياراً وحيداً كما يبدو للخلاص من أوضاعهم الصعبة التي يعانونها منذ سنوات؛ بسبب اندلاع الثورة السورية، وما رافقها من ظروف سيئة، فتكت بأرواح مئات الآلاف وشردت أضعافهم في موجات نزوح داخلي وهجرة خارجية، كلها اكتسبت الطابع القسري، متحديّة مشاقّ التنقل وتكاليفه المادية والنفسية والاجتماعية، فضلاً عن تلك التي لحقت بأرواح الكثير منهم. لقد أصبح من الملاحظ ازدياد الوجود السوري في بريطانيا، فبموجب خطة توطین اللاجئين المستضعفين السوريين Syrian Vulnerable Persons Relocation Scheme، تم قبول طلبات المهاجرين السوريين، وذلك وفقاً لإعلان رئيس الوزراء البريطاني السابق، ديفيد كاميرون، عن زيادة حصة بريطانيا من أعداد اللاجئين السوريين. ووفقاً لهذه الزيادة، فإنه من المتوقع استيعاب 20 ألف لاجئ سوري إلى غاية عام 2020. ومن أهم أهداف هذه الورقة استطلاع موقف المهاجرين السوريين في المملكة المتحدة من مطلب الاندماج الاجتماعي، والتعرف إلى موقفهم من احتمالات رغبتهم في العودة إلى بلدهم الأم. وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، بتوظيف تقنية الاستبيان Questionnaire، في جمع البيانات، ووفق عينة كرة الثلج Snow Ball. وذلك بحكم إقامة الباحث في بلد الدراسة واختلاطه بمجتمع البحث من خلال عمله وعلاقاته الاجتماعية، وخبرته في ميدانه. ولهذا فإن الطريقة الأنثروبولوجية لا بد من أن تكون حاضرة من خلال المشاهدات والمشاركات. وبناء على ما سبق، يمكن أن يُصنّف هذا العمل من البحوث الكمية Qualitative - الكيفية Qualitative التي تحمل الصفتين معاً.



حورية آيت قاسبي

أستاذة محاضرة بجامعة مولود معمري في تيزي وزو في الجزائر، حاصلة على الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص القانون الدولي لحقوق الإنسان، من كلية الحقوق والعلوم السياسية، في الجامعة نفسها، عن أطروحة عنوانها "تطور الحماية الدولية للاجئين". لها العديد من الدراسات والبحوث المنشورة في مجلات علمية محكمة كما شاركت في العديد من المؤتمرات.

الحماية الدولية للنازحين داخلياً: حماية للأشخاص أم حماية للحدود؟

تسلط هذه الورقة البحثية الضوء على موضوع مهم يتمثل في اهتمام المجتمع الدولي بفئة النازحين داخلياً الذين أصبح عددهم يفوق عدد اللاجئين. فاستجابة الجماعة الدولية لمشكلة الهجرة القسرية تغيرت؛ حيث امتد دورها إلى أبعد من حماية اللاجئين ليصبح عملاً وقائياً يهدف إلى حماية النازحين داخلياً، قبل أن يتجاوزوا الحدود ويتحولوا إلى لاجئين، ويسعى إلى تكريس مركز قانوني دولي لهذه الفئة.

تطرح الورقة إشكالية واقع الحماية الدولية للأشخاص النازحين داخلياً، بين الدوافع الإنسانية التي ترمي إلى تقديم المساعدة لهؤلاء الأشخاص وتكريس مركز قانوني يحميهم كي لا يضطروا إلى طلب الحماية خارج بلدانهم، وبين مصالح الدول في إبقائهم داخل بلدانهم حماية لحدودها.

وتركز الورقة على تحليل النصوص الدولية ذات الصلة وتطبيقها على واقع الحماية الدولية للنازحين داخلياً، وتهدف إلى تقديم توصيات ترمي إلى ترقية حماية الأشخاص النازحين داخل بلدانهم الأصلية، مع الحفاظ على إمكانية الفرار خارج الحدود، والتماس الملجأ في حالة فشل المقاربة الوقائية.



خلود العجاردة

باحثة وأستاذة جامعية في الأنثروبولوجيا في جامعة جرونينغن في هولندا. حاصلة على الماجستير في دراسات السلام الدولية وحل النزاعات من جامعة كوفنتري في بريطانيا، وحصلت على الماجستير في دراسات الأنثروبولوجيا والتنمية من جامعة بيرغن في النرويج. عملت سابقاً أستاذة جامعية في علم الإنسان والمجتمعات المسلمة في هولندا، وباحثة زائرة في مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية.

التهجير القسري في المنطقة "ج" والأغوار في ظل الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي

يحظى التهجير القسري للفلسطينيين بموقع مركزي في أيديولوجيا الحركة الصهيونية وإسرائيل من بعدها، بوصفه إرثاً راسخاً في المشروع الاستعماري الصهيوني. تتناول الورقة التهجير القسري في سياق الاستعمار الاستيطاني في واقع حالة المنطقة "ج" بما فيها الأغوار الفلسطينية، والتي تمثل نحو 60 في المئة من مساحة الضفة الغربية. وتعرض الورقة السياسة الاستعمارية في المنطقة "ج" بما فيها الأغوار الفلسطينية، مع التركيز على أنماط التهجير القسري، وتحللها استناداً إلى خصوصية ومكانة المنطقة "ج" بما فيها الأغوار الفلسطينية في المشروع الاستعماري الاستيطاني. كما تحاول الورقة مناقشة العلاقة بين عملية التهجير القسري في المنطقة "ج" بما فيها الأغوار الفلسطينية، وأنماط التهجير القسري في المنطقة نفسها بشقيها العسكري والمدني، وكيفية توظيفها في سياق استعماري استيطاني بهدف طرد الفلسطينيين وإزالتهم والتخلص منهم.



زينات حسن

باحثة مهتمة بالعمل الإنساني وقضايا اللجوء، حاصلة على ماجستير في علوم إدارة النزاع والعمل الإنساني من معهد الدوحة للدراسات العليا (2019). وهي طالبة ماجستير في الدراسات الإسلامية والشؤون الدولية في جامعة حمد بن خليفة. تركز اهتماماتها البحثية على الفضاء الإنساني وقضايا اللاجئين والأشخاص الضعفاء.

اللاجئون السوريون في لبنان: تحديات العودة و آفاق الاندماج

برزت عودة اللاجئين السوريين إلى سورية بصفتها قضية مهمة في المجالات الأكاديمية والمهنية، بعد أن فر الملايين من السوريين من بلادهم، ولجأوا إلى البلدان المجاورة، منها لبنان والأردن وتركيا. تبحث الورقة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية الحالية في سورية، وتؤكد وجوب الوفاء بالشروط المطلوبة للعودة المستدامة، قبل الشروع في أي عملية عودة إلى الوطن. كما تسلط الضوء على مطالبات العديد من الأطراف السياسية اللبنانية بعودة اللاجئين، على الرغم من الظروف المعيشية والقانونية والأمنية القاسية التي يختبرونها يوميًا وفي رتبة. كما تؤكد هذه الورقة أن إعادة اللاجئين إلى الوطن لا تعني العودة إلى الوطن، ما لم تكن مصحوبة بالشروط التي تصنف العودة بأنها مستدامة؛ ما يدل على أن العودة هي بداية لدورة جديدة في حياة العائدين. لذلك، تتطلب العودة إلى الوطن إنشاء سلسلة من النشاطات الإنمائية والمتخصصة لإعادة تهيئة مناطق العودة لاستقبال اللاجئين العائدين. ولتحقيق ذلك، تتبنى الورقة مقاربة قائمة على احتياجات اللاجئين لتحسين سبل معيشة الفئات الضعيفة، من خلال تطوير مجموعة من الظروف التي تهيئ أرضية خصبة تمكن سورية من أن تستقبل مواطنيها العائدين وتدمجهم. تؤكد هذه الورقة أن سورية في حاجة إلى التركيز على مواجهة تحديات العودة وأبعادها، من الناحية السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك من خلال تنفيذ استراتيجية شاملة، وتضافر الجهود لإعادة اللاجئين السوريين إلى الوطن مع مراعاة جميع احتياجاتهم. تعتمد هذه الورقة منهجًا تحليليًا وتوضيحيًا، يستند إلى مصادر ثانوية مختلفة تدور حول عودة اللاجئين إلى وطنهم.



سامر بكور

باحث سوري، متخصص في التاريخ والعلاقات الدولية. حاصل على الماجستير والدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة جيسن، في ألمانيا. يعمل حالياً في جامعة كامبريدج مستشاراً في تطوير المناهج التعليمية، ومعهد الدراسات العربية والإسلامية، ومركز الدراسات الكردية في جامعة إكستر. وهو حالياً باحث زائر في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

أبعاد النزوح الطائفي في إدلب (سورية الصغرى)

تسعى هذه الورقة لتعريف مصطلح "النزوح الطائفي" وتطبيقه على الصراع في إدلب، وذلك لتوفير فهم يفسر الصراع الدائر في هذه المدينة. ذلك أن إدلب تُوفّر إطاراً مثالياً وبيئة حاضنة لهذا المفهوم في إطار عمليات نقل قوى المعارضة المختلفة التي تمت وتتم من المدن الأخرى منها وإليها. ومن هنا، إبان النزوح وفي إطار الفهم للطائفية في إدلب، باعتبارها حالة ناتجة من التفاعلات والصراعات بين القوى والفصائل المختلفة، نستطيع أن نفسر ما يجري في المنطقة بأنه ليس صراعاً بين "سنة" و"شيعة" فقط، بل هو صراع بين نُخب حاكمة ومجتمعات مهمّشة. فقد عملت التحالفات والصراعات بين القوى المختلفة على الأرض على تغذية هذا الانقسام الطائفي، كما تفاقم هذا الأمر بسبب الاستخدام السياسي للدين، ودخول رجال الدين والحركات المذهبية إلى السياسة اليومية.

كما تسعى الورقة أيضاً لإبراز النتائج السياسية للصناعة الطائفية ونشاطاتها في إدلب وتحليلها أثناء النزوح وما قبله، إضافة إلى أنها ستناقش أدوار القوى المحلية، والإقليمية، والدولية. في الوقت نفسه، تجادل الورقة وضع الأقليات ومسارات الطرق المذهبية، مع الإشارة إلى أن سياسة الفصائل الأيديولوجية المعتنقة لمذهب ما (جبهة النصرة، أحرار الشام، الفيلق...) في إدلب خلال الحرب قد تغيّرت على نحو دوري؛ لأن الأدوات السياسية الناتجة من التهجير والنزوح إلى إدلب قد تغيّرت من القوة الناعمة إلى القوة الخشنة الصلبة.



سجا الزعبي

باحثة زائرة في قسم أكسفورد للتنمية الدولية ومدرّسة للهجرة القسرية والجندر في كلية السيد المسيح بجامعة أكسفورد في المملكة المتحدة. حاصلة على الدكتوراه في التنمية الريفية من كلية الهندسة الزراعية بجامعة حلب في سورية. كما تعمل مدرّسة لسياسات الشرق الأوسط في جامعة أكسفورد بالتعاون مع جامعة جورجيا الأميركية. نُشر لها عدة دراسات وبحوث متخصصة، كما يعتبر كتابها "دور المرأة في الاقتصاد المنزلي" أول مرجع أكاديمي في سورية عن الاقتصاد المنزلي. لها إسهامات في ندوات ومؤتمرات وطنية ودولية وحاصلة على العديد من الجوائز الدولية والمحلية.

المهجّرون السوريون في الداخل: لعنة الحرب ومناهة الهجرة القسرية

تهدف الورقة إلى التعرف إلى موجات النزوح الداخلي التي شهدتها سورية منذ عام 2011، وما خلفته من تبعات ديموغرافية وخط لمكونات المجتمع السوري. هذا إضافة إلى تسليطها الضوء على أهم التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها المهجّرون، وذلك من خلال عمل المسح الميداني في منطقة السويداء (محافظة السويداء جنوب سورية)، ومنطقة السلمية (محافظة حماة في المنطقة الوسطى من سورية). وقد خلصت الورقة إلى تقسيم موجات النزوح والتهجير الداخلي إلى أربع مراحل. كما تبين أن الأسر التي تقودها نساء، والتي تشكل 20 في المئة من الأسر المهجرة، هي الأشدّ فقراً. وقد تم تقييم حاجات المهجّرين ومصادرهم للعمل على تعزيز صمودهم وتأمين عودتهم إلى مناطقهم الأصلية بعد تأهيلها، ووضع آليات ملائمة للوصول إلى الموارد بغية تقليل هجرتهم الخارجية وحمايتهم من الظروف المعيشية الجديدة القاسية. كما اعتمدت الورقة على إسقاط النتائج التي جرى التوصل إليها على الواقع لتفسير الوضع الراهن في سورية، من خلال التطرق إلى الإطار السياسي العام المرتبط بأهداف البحث.



سلطان بركات

المدير المؤسس لمركز دراسات النزاع والعمل الإنساني. تحصّل على درجة الأستاذية في العلوم السياسية من جامعة يورك التي أسس فيها وحدة الإعمار والتنمية بعد الحرب وأدارها، في الفترة 1993-2014. في عام 2012، انضم إلى مركز بروكنجز للأبحاث في الدوحة باحثًا زائرًا.

دراسة حالة اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان وتركيا

كانت المنظمة الدولية للهجرة IOM قد صرّحت بأن نحو واحد من كل عشرة من السوريين النازحين يعود تلقائيًا إلى الوطن، على الرغم من الأوضاع السيئة في سورية. وتتوقع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة لمنظمة الأمم المتحدة أنّ ما يصل إلى 250 ألف لاجئ سوري قد يعودون في عام 2019 إلى وطنهم المدمر. الخشية أن يتمّ هذا الأمر من دون أي تخطيط مسبق، خاصة أن الأزمة السورية قد تكون فريدة نسبيًا من حيث الحجم وصعوبة التنبؤ بمساراتها. وبناء عليه، فإن الغرض من هذه الورقة هو تحديد:

• الدروس المستفادة من تجارب عودة اللاجئين سواء كانت طوعية أم قسرية، والتي توضح أهم العوامل المشجعة على ضمان عودة مستدامة للاجئين السوريين.

• فرص عودة اللاجئين السوريين في كل من الأردن ولبنان وتركيا.

وتستند الورقة إلى مراجعة أدبية مكثفة ومشاورات ومقابلات معمّقة مع الخبراء والمعنيين، كما أنها مدعومة بالخبرة المتراكمة الخاصة بالباحث. كما يؤكد الباحث أن هذه الورقة لا تهدف إلى تحليل الوضع السياسي أو العسكري الراهن في سورية أو تقييم أي محادثات سياسية جارية أو مخطط لها، كما أنها لا تسعى للحكم المسبق على أي حل سياسي تقوده الحكومة السورية أو تملكه.



عمر روابحي

أستاذ وباحث في حقوق الإنسان بكلية الحقوق بجامعة البويرة (الجزائر). حاصل على الدكتوراه من كلية الحقوق في جامعة وهران. تركز اهتماماته على مجالات حقوق الإنسان، والنزاعات المسلحة المعاصرة والقانون الدولي الإنساني. صدرت له 3 كتب، كما نشر العديد من المقالات في مجلات محكمة وطنية ودولية.

حماية حقوق اللاجئين: الصكوك والآليات الدولية والإقليمية

صممت منظومة حقوق الإنسان الدولية المعاصرة، بما يراعي توفير حماية خاصة للفئات والشرائح الضعيفة، بحكم الطبيعة (مثل الأطفال، والنساء) أو بحكم الظروف (مثل ضحايا النزاعات المسلحة، والمهجرين واللاجئين). وقد أدت تشعب هذه المنظومة، من حيث الصكوك والآليات، إلى تداخل في المفاهيم والقانون واجب التطبيق، إضافة إلى صعوبات في فهم الآلية الأنجع واختيارها من أجل تفعيل الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية والقانون العرفي على حد سواء.

تهدف هذه الورقة إلى ضبط مفهوم اللاجئين، وهل هذا المصطلح مقبول ومتداول من منظور القانون الدولي؟ كما تستهدف عرض أهم الصكوك الدولية سارية المفعول المتعلقة باللجوء، مع التركيز على نحو خاص على مدى تصديق الدول العربية الخمس (سورية، العراق، واليمن، وليبيا، والسودان) عليها. وتشرح الورقة، على نحو مستفيض، آليات حماية حقوق اللاجئين، سواء ما تعلق منها بالجانب التعاهدي أو غير التعاهدي على مستوى نظام الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان وكذلك الآليات الإقليمية المتاحة.



غسان الخطوت

رئيس برنامج إدارة النزاع والعمل الإنساني في معهد الدوحة للدراسات العليا، حاصل على الدكتوراه في دراسات الإعمار والتنمية بعد الحرب من جامعة يورك في المملكة المتحدة. تركّز اهتماماته البحثية على قضايا العمل الإنساني وإعادة الإعمار بعد الحرب. عمل في منظمات دولية كالأمم المتحدة والاتحاد الدولي لجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر الدولي والإغاثة الإسلامية عبر العالم والمنتدى الإنساني في المملكة المتحدة.

دراسة حالة اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان وتركيا

كانت المنظمة الدولية للهجرة IOM قد صرّحت بأن نحو واحد من كل عشرة من السوريين النازحين يعود تلقائيًا إلى الوطن، على الرغم من الأوضاع السيئة في سورية. وتتوقع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة لمنظمة الأمم المتحدة أنّ ما يصل إلى 250 ألف لاجئ سوري قد يعودون في عام 2019 إلى وطنهم المدمر. الخشية أن يتمّ هذا الأمر من دون أي تخطيط مسبق، خاصة أن الأزمة السورية قد تكون فريدة نسبيًا من حيث الحجم وصعوبة التنبؤ بمساراتها. وبناء عليه، فإن الغرض من هذه الورقة هو تحديد:

• الدروس المستفادة من تجارب عودة اللاجئين سواء كانت طوعية أم قسرية، والتي توضح أهم العوامل المشجعة على ضمان عودة مستدامة للاجئين السوريين.

• فرص عودة اللاجئين السوريين في كل من الأردن ولبنان وتركيا.

وتستند الورقة إلى مراجعة أدبية مكثفة ومشاورات ومقابلات معمّقة مع الخبراء والمعنيين، كما أنها مدعومة بالخبرة المتراكمة الخاصة بالباحث. كما يؤكد الباحث أن هذه الورقة لا تهدف إلى تحليل الوضع السياسي أو العسكري الراهن في سورية أو تقييم أي محادثات سياسية جارية أو مخطط لها، كما أنها لا تسعى للحكم المسبق على أي حل سياسي تقوده الحكومة السورية أو تملكه.



فؤاد محمد فؤاد

طبيب وأستاذ في كلية العلوم الصحية في الجامعة الأميركية في بيروت. تركز اهتماماته البحثية على موضوع الهجرة القسرية وصحة اللاجئين، إضافة إلى تأثير النزاعات في الصحة. نشر العديد من البحوث في كثير من الدوريات الدولية المحكمة. ساهم بفصل عن الطبوغرافيا الاجتماعية في سورية في كتاب "التطورات السياسية في البلدان العربية منذ العام 2011" (2016)

الرعاية الصحية غير الرسمية في أزمات اللجوء طويلة المدى: بحث في آليات التكيف عند عمال القطاع الصحي السوريين اللاجئين في لبنان

قامت العمالة غير الرسمية وخاصة في القطاع الصحي بدور مهم في توفير الرعاية الصحية بين السكان الفقراء والمهمشين، بمن فيهم اللاجئين، وذلك عن طريق سد الفجوة التي خلفتها المؤسسات الرسمية الضعيفة والمرهقة بسياسات غير عادلة كخصخصة المستشفيات والعيادات المستقلة. وتقدم هذه الآلية التكيفية اقتراحاً مهماً لدعم الأنظمة الصحية في البلدان التي تستقبل أعداداً كبيرة من اللاجئين. تهدف هذه الدراسة الاستكشافية إلى فهم آليات تقديم الخدمات الصحية بشكل غير رسمي، والتعرف إلى العوامل الميسرة والعقبات التي تقف أمام هذه الممارسات، إضافة إلى تقديم توصيات تتعلق بالسياسات الصحية للبناء على هذه الآلية التكيفية، وذلك اعتماداً على وجهات نظر مقدمي الرعاية الصحية السوريين الذين يوفرّون الرعاية بشكل غير رسمي في لبنان. اعتمدت هذه الدراسة الوصفية النوعية على مقابلات معمقة لعينة من عمال قطاع الصحة السوريين اللاجئين إلى لبنان الذين يمارسون العمل من دون موافقة رسمية. تم استهداف العاملين في مجال الرعاية الصحية من مختلف التخصصات مع مراعاة التنوع الجغرافي والجنس. فرضت الممارسة بشكل غير رسمي العديد من التحديات على المستوى الشخصي والاجتماعي لنمط حياة العاملين في قطاع الصحة السوريين في لبنان، منها تحديات اقتصادية وقانونية وشعور مستمر بالتهديد. تملأ هذه القوة العاملة الفجوة التي أوجدتها المؤسسات الرسمية وهي ضرورية لتوفير خدمات الرعاية الصحية. هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير سياسية لدمج هذه القوى العاملة في النظام الرسمي.



فرج سليمان

أستاذ باحث في مسلك القانون الخاص بكلية القانون جامعة طرابلس (ليبيا)، عضو مختبر الدراسات والأبحاث القانونية بالمؤسسة نفسها. حاصل على الدكتوراه من كلية القانون والعلوم السياسية جامعة بيزانسون (فرنسا). نُشر له عدة دراسات وبحوث متخصصة في مجالي القانون الخاص والقانون التجاري.

حماية حقوق المهاجرين القسريين في ضوء دراسة عقود نقلهم

تثير الهجرة القسرية إشكاليات كثيرة، ليس أقلها أهمية تلك الخاصة بنقل المهاجرين القسريين؛ فأغلب التشريعات لا تقيم وزناً للتفرقة بين المهاجر القسري الذي يدخل البلاد أو ينقل إليها تحت وطأة أزمات أمنية أو كوارث بيئية تهدد حياته أو حريته، والمهاجر غير الشرعي الذي ينتقل إليها بمحض إرادته وبصفة غير قانونية. لذا، طرح السؤال التالي في هذه الورقة: إلى أي مدى خضعت عقود النقل التي يبرمها المهاجرون القسريون للتشريعات الخاصة بالهجرة غير الشرعية التي تؤدي إلى بطلانها؛ لأنها تخالف قواعد جنائية تتعلق بالنظام العام (المادة الثانية من قانون الهجرة غير الشرعية رقم 19 لسنة 2010)، أو لأنها تخضع لأحكام اتفاقيات دولية؟

اعتمدت هذه الورقة على منهجية وصفية تحليلية، انطلاقاً من جملة تشريعات وطنية ودولية وإقليمية، وخلصت إلى ضرورة إيجاد معاملة خاصة بالمهاجرين القسريين تفردهم عن المهاجرين غير الشرعيين، وتراعي أوضاعهم الإنسانية، وتتجاوز القواعد الصارمة في تشريعات الهجرة غير المشروعة. كما خلصت الورقة إلى أن انضمام ليبيا إلى اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لسنة 1969 بشأن اللاجئين يجعل هذه الوثيقة قانوناً واجب التطبيق على عقود نقل المهاجرين القسريين في ليبيا؛ كما أن إحالة هذه الاتفاقية على اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1951 بشأن اللاجئين تجعل هذه الأخيرة قانوناً واجب التطبيق على تلك العقود.



ماجد حسن علي

باحث في قسم التاريخ بكلية العلوم الإنسانية بجامعة دهوك في العراق. حصل على الدكتوراه من كلية العلوم الإنسانية في جامعة بامبيرغ بألمانيا. عضو مجلس الإدارة في قسم الدراسات الإيزيدية بمعهد جيورجي تسيريتيلي للدراسات الشرقية بجامعة إيليا ستيد في تبليسي في جورجيا. باحث زائر في جامعة ماكسيمليان لوتفيك في ميونخ في ألمانيا. نُشر له دراسات وبحوث متخصصة عدة.

الهجرة القسرية للأقليات الإثنية والدينية في المناطق المتنازع عليها في العراق: دراسة لحالة الأقلية الإيزيدية ما بعد 2014

تتناول هذه الورقة الصراعات في المناطق التي تسمى بالمتنازع عليها بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان العراق. وتعتبر هذه المناطق واحدةً من أشدّ البقاع تنوعاً في العراق من الناحية الإثنية والثقافية والدينية. ذلك أنه يسكنها، منذ قرون، التركمان والمسيحيون الإيزيديون والشبك، وغيرهم من الأقليات منهم كذلك أقليات من الأكراد والعرب. ومنذ الغزو الأميركي للعراق 2003، تستهدف التنظيمات والجماعات المسلحة سكان هذه المناطق من أبناء الأقليات باستمرار، ووصل الأمر إلى ذروته بعد غزو "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" لمعظم تلك المناطق منذ 2014، وحصول هجرة قسرية جماعية للأقليات الساكنة منها إلى المناطق الكردية وإلى وسط العراق وجنوبه، ولا سيما الأقليات الدينية غير المسلمة من بينها الأقلية الدينية الإيزيدية.

إن الواقع الجديد الناجم عن تلك التطورات يندرج بتعرض الإيزيديين لخطر الزوال والانقراض النهائي من العراق، بسبب استمرار الحروب الداخلية والفراغ الأمني وانعدام الحماية الكافية لهم من جانب الحكومتين المركزية في بغداد والإقليمية في أربيل.



منى هداية

باحثة فلسطينية، تعمل في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، منذ عام 2011 في قسم الموقع الإلكتروني والشبكات الاجتماعية، حاصلة على الماجستير في إدارة النزاع والعمل الإنساني من مركز دراسة النزاع والعمل الإنساني في معهد الدوحة للدراسات العليا، وعلى البكالوريوس في هندسة البرمجيات. نظمت وساهمت في نشاطات متنوعة في مجال حقوق الإنسان وحرية الصحافة، وذلك في إطار مبادرات شخصية وبالتعاون مع منظمات عالمية مثل منظمة العفو الدولية.

آليات التكيف الاقتصادي لدى اللاجئات السوريات المُعيلات في إسطنبول (2011-2018): نظرة في سبُل العيش

أُقيت مهمة إعالة كثير من الأسر السورية اللاجئة، بعد أن فقدت معيلاها التقليدي تحت وطأة الحرب القائمة، على كواهل النساء. ولجأت أولئك النسوة إلى أنماطٍ مختلفة من آليات التكيف الاقتصادي للوفاء باحتياجات أسرهن. يتمحور السؤال المركزي لهذه الورقة حول كيفية قيامهن بذلك في مدينة إسطنبول خلال الفترة 2011-2018، في حين يبحث السؤالان الفرعيان أنماط تكيفهن، وطبيعة العوامل ذات العلاقة به أو المؤثرة فيه. وتسعى الورقة لإزالة الضبابية التي تكتنف ملامح حياة اللاجئتين الحضريين، ولا سيما الفئات الضعيفة منهم، بهدف الاستفادة من الدروس المستخلصة في تصميم التدخلات الإنسانية. تُقدّم الباحثة مراجعةً للأدبيات من خلال ثلاثة محاور تحليلية: يدور الأول حول اللاجئات الحضريات المُعيلات، ويتناول الثاني سبل العيش لدى اللاجئتين الحضريين وآليات تكيفهن، أما المحور الثالث، فيدور حول سياق عيش اللاجئتين السوريتين الحضريين في إسطنبول. وترتكز الورقة في جانبها النظري على نظرية التكيف وبعض نظريات الجندر، إضافةً إلى منظومة سبل العيش المستدامة. بعدها تنتقل الباحثة إلى الجانب الميداني؛ إذ تتبع المنهج الكيفي، وتستند إلى 15 مقابلة شخصية شبه مبنية، ومجموعة بؤرية واحدة. وقد خلصت إلى أن آليات التكيف الاقتصادي التي تتبعها اللاجئات السوريات المُعيلات في إسطنبول تندرج تحت ثلاثة أنماط رئيسية: نمط التكيف المُنتج، ونمط التكيف بالاعتماد على المساعدات، ونمط التكيف السلبي. كما تؤثر في قدرة اللاجئة على التكيف - إيجابياً أو سلبياً - وفي نمط الآليات التي تنزع إليها ثلاثة أنواع من العوامل: النوع الأول متعلّق بالجندر، والنوع الثاني يتعلّق باللاجئة نفسها، بينما يتعلّق النوع الثالث بسياق اللجوء في إسطنبول، والمرتبب بسبُل العيش.



منير مباركية

أستاذ العلوم السياسية بجامعة عنابة، في الجزائر. باحث في العلاقات الدولية، له أعمال عدة منشورة حول الهجرة الدولية وسياساتها، خاصة في علاقتها بالتنمية. يتجه للتخصص في القضايا ذات البعد المحلي - الدولي - المحلي، خاصة تلك التي يتم مقاربتها والتعامل معها والتعاون فيها بمقاربة لامركزية. يرأس حالياً مشروع بحث جامعي حول علاقات "التعاون اللامركزي الجزائري - المتوسطي".

برامج التعاون غير الحكومي الأوروبية - العربية بوصفها آلية استجابة للهجرة القسرية

تعتبر هذه الورقة القدرة التأطيرية والاستجابية لبرامج التعاون اللامركزي الأوروبي - العربي في مجال تسيير أزمة اللجوء الحالية، وذلك انطلاقاً من فهم وتوضيح لخصائص هجرة اللجوء (المتأصلة والناشئة) والتي تدفع بها لتكون موضوعاً للتعاون اللامركزي، ونوعية المساهمات التي يقدمها هذا الشكل من التعاون نظرياً وعملياً. ولهذا الغرض تدرس الورقة برنامجاً نموذجياً هو "برنامج اللاجئين والمدن المتوسطية المضيفة" الذي يستهدف دولاً ومدناً من الشرق الأوسط وتركيا. وتُظهر نتائج الورقة أن التعاون اللامركزي الأوروبي - العربي يمكن أن يكون إطاراً متكاملًا للتدخلات الإنسانية والتنمية التي تتكيف وتستجيب لاحتياجات المجتمعات المضيفة واللاجئين على حد سواء، وذلك عن طريق التشبيك بين الفواعل من مختلف الأصناف وعلى مختلف المستويات، وفتح قنوات التنسيق والتدريب وتشارك الموارد والمعارف والخبرات فيما بينها. ويتوقف هذا على تصميم هذه البرامج وتفعيلها بالتشاور والتنسيق مع مختلف أصحاب المصلحة، وبرامج الفاعلين الآخرين وتدخلاتهم، وبعيداً عن أجندات سياسية واستراتيجية تُصنع وتُنفذ على حساب اللاجئين والدول والمدن المضيفة.



موسى علاية

أستاذ مساعد وباحث في مسلك إدارة التنمية الدولية وبناء السلام بكلية الإدارة العامة واقتصاديات التنمية، في معهد الدوحة للدراسات العليا. حاصل على الدكتوراه من كلية الحوكمة والشؤون الدولية بجامعة لايدن في هولندا. نُشرت له دراسات وبحوث عدة متخصصة في مجال التنمية الدولية، وبناء السلام، وإدارة المنظمات غير الحكومية، وبناء الدول والمجتمعات في مراحل ما بعد الصراعات والحروب.

الصراع في اليمن ودور المنظمات غير الحكومية في إغاثة النازحين

تهدف هذه الورقة إلى تحليل أهم التحديات التي تطرحها ظروف الحرب اليمنية المعقدة على المنظمات غير الحكومية المحلية التي تسعى جاهدة لتقديم المساعدة الإنسانية والإغاثية، وتقليل آثار الحرب في حياة النازحين اليومية. من خلال دراسة حالة المنظمات غير الحكومية اليمنية وتحليلها، تقدم هذه الورقة بيانات تجريبية تمس الحاجة إليها فيما يتعلق بدور المنظمات غير الحكومية أثناء الحرب وإمكاناتها في ممارسة وظائف مؤسسات الدولة في حالة ضعفها أو غيابها في مجال إغاثة النازحين وتقديم الخدمات لهم. وتكمن أهمية هذه الورقة في التوصيات التي يمكن أن تقدمها لتصحيح المسار الإغاثي وخصوصًا في تحسين أوضاع النازحين في اليمن، إضافة إلى أهميتها العلمية فهناك كثير من الدراسات الدولية، لقلة الأدبيات العربية في هذا المجال، عالجت أداء دور المنظمات غير الحكومية في أعقاب الصراعات أو الحروب، أما الدراسات التي تعالج دور المنظمات غير الحكومية أثناء الحروب نفسها فعددها قليل، وبهذا يأمل الباحث أن تشكل هذه الورقة إضافة نوعية إلى المكتبة العربية خصوصًا والعالمية عمومًا.



هاشم نعمة فياض

أستاذ جامعي وباحث، حاصل على الدكتوراه في الجغرافية السكانية والدراسات السكانية من أكاديمية العلوم الهنغارية عام 1989. عمل في التدريس والبحث العلمي في معاهد المعلمين والجامعات ومراكز البحث العلمي في العراق والمغرب وليبيا وهولندا. نُشر له العديد من الكتب والدراسات والبحوث وله ترجمات من اللغة الإنكليزية إلى اللغة العربية. وهو عضو الهيئة الاستشارية لمجلة "مقاربات" الأكاديمية التي تصدر في المغرب.

اللاجئون العراقيون في أوروبا بين اكرهات اللجوء وآفاق الاندماج:

هولندا نموذجًا

تبحث هذه الورقة الدوافع القسرية التي تدفع العراقيين إلى طلب اللجوء في أوروبا عمومًا وهولندا خصوصًا، والمراحل التي مر بها هذا النمط من الهجرة، وتطور أعدادهم على مستوى أوروبا وهولندا، وتحلل سماتهم الاجتماعية الاقتصادية في هولندا (البنية العمرية والجنسية والعائلية والخصوبة السكانية والبنية التعليمية والسكان النشيطون اقتصاديًا والبطالة ومستوى الدخل والبنية الإثنية والدينية وازدواج الجنسية وسياسة الهجرة، والاندماج في المجتمع الهولندي). فدراسة هذه المكونات وفرت مؤشرات على مدى الاندماج في البلد المضيف. وفي بحث هذه المكونات، أجرت الورقة مقارنة بالمجموعات اللاجئة والمهاجرة الأخرى في هولندا ومنها العربية، السورية والصومالية والمغربية، وبالسكان الهولنديين الأصليين، وبالعراقيين في بلدان اللجوء الأخرى والعراق.



همام وردة

باحث مساعد في قسم التنمية الدولية في جامعة أكسفورد في المملكة المتحدة. درس مرحلة من الدكتوراه في كلية الزراعة في جامعة دمشق (سورية) ويتابع دراسته حالياً في المملكة المتحدة. نُشرت له عدة دراسات وبحوث متخصصة.

المهجّرون السوريون في الداخل: لعنة الحرب ومتاهة الهجرة القسرية

تهدف الورقة إلى التعرف إلى موجات النزوح الداخلي التي شهدتها سورية منذ عام 2011، وما خلفته من تبعات ديموغرافية وخط لمكونات المجتمع السوري. هذا إضافة إلى تسليطها الضوء على أهم التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها المهجّرون، وذلك من خلال عمل المسح الميداني في منطقة السويداء (محافظة السويداء جنوب سورية)، ومنطقة السلمية (محافظة حماة في المنطقة الوسطى من سورية). وقد خلصت الورقة إلى تقسيم موجات النزوح والتهجير الداخلي إلى أربع مراحل. كما تبين أن الأسر التي تقودها نساء، والتي تشكل 20 في المئة من الأسر المهجرة، هي الأشدّ فقراً. وقد تم تقييم حاجات المهجّرين ومصادرهم للعمل على تعزيز صمودهم وتأمين عودتهم إلى مناطقهم الأصلية بعد تأهيلها، ووضع آليات ملائمة للوصول إلى الموارد بغية تقليل هجرتهم الخارجية وحمايتهم من الظروف المعيشية الجديدة القاسية. كما اعتمدت الورقة على إسقاط النتائج التي جرى التوصل إليها على الواقع لتفسير الوضع الراهن في سورية، من خلال التطرق إلى الإطار السياسي العام المرتبط بأهداف البحث.



ياسر جزائري

باحث أكاديمي، يعمل أستاذًا في كلية العلوم الإنسانية بجامعة فيتشبورغ بالولايات المتحدة الأميركية، حاصل على الدكتوراه في الدراسات الألمانية والدراسات العابرة للتخصصات الإنسانية من جامعة ستانفورد في الولايات المتحدة. له مسيرة طويلة في التدريس في جامعات مختلفة. ونشر عددًا من البحوث المتصلة باهتماماته واختصاصه.

اللجوء السوري في ألمانيا وإعادة السجل على سياسات الهجرة

تتألف هذه الورقة من ثلاثة أجزاء. يحلل الجزء الأول منها مشهد الاندماج في دول الغرب، مركزًا على ألمانيا، ويبين أن هناك لاعبين أساسيين في سياسة الاندماج والموقف تجاهها. فمن ناحية هناك الفاعل وهو خطة الاندماج التي تتبعها الحكومة الألمانية وهي مبنية على: 1. التعليم 2. سوق العمل 3. الاندماج الاجتماعي 4. موقف الشعب تجاه الهجرة 5. مواجهة جرائم المهاجرين والاعتداءات عليهم. يبين الجزء الثاني أن سياسة الاندماج في ألمانيا لا تركز فقط على الدراسات التي تقدمها مراكز الأبحاث والمكاتب الحكومية المسؤولة عن الهجرة والاندماج، بل أيضًا على الدروس التي تعلمتها من موجة الهجرة التي حدثت في ستينيات القرن الماضي. وينتقل الجزء الثالث إلى خصوم سياسة الحكومة وردة الفعل المبنية على الخطاب الذي يقول باستحالة اندماج المسلمين في المجتمع الغربي أو الذي ينتقد سياسة الحكومة الألمانية لكونها متسامحة مع المهاجرين المسلمين ويطالبها بسياسة أشد صرامة. وبينما تعطي سياسة الحكومة التعليم والعمل أولوية، يركز منتقدو سياسة الحكومة على القيم "الغربية"، فيقول حامد عبد الصمد في كتابه "الاندماج: برتوكول الفشل" (2018) إن الاندماج يقوم على: "الحرية واستقلالية تقرير المصير والمسؤولية الشخصية". يبين البحث أن هذا الخطاب المبني على الثقافة يتجاهل أو يهمل العامل الاقتصادي أو العوامل الأخرى مثل التمييز ويعيد إنتاج الخطاب الاستشراقي عن الشرق والغرب.



يحيى الكبيسي

باحث وأكاديمي عراقي، حاصل على الدكتوراه في النقد العربي الحديث من جامعة بغداد. عمل مستشاراً للمركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، وقبلها باحثاً زائراً في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، وأستاذاً جامعياً. صدر له "المقولات والتمثلات والأوهام، دراسة في النقد العربي الحديث" (2007)، وشارك مؤلفاً في كتب أخرى من بينها "حال العلوم الاجتماعية في الجامعات العراقية"، و"الظاهرة السلفية: التعددية التنظيمية والسياسات" (2014). أسهم في كتابة وتحرير "تقرير التنمية البشرية في العراق 2009".

النزوح القسري في سياق صراع هوياتي: العراق بعد عام 2003

تتناول هذه الورقة حالات النزوح القسري التي حدثت بعد الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003، بداية من حالات النزوح القسري التي جاءت على خلفية الصراع الهوياتي الذي حكم العراق، سواء الإثني أو المذهبي أو الديني، وذلك عبر استعراض حالات كركوك والمدائن وتلعفر والبصرة، مروراً إلى لحظة حرب الهويات المفتوحة التي اندلعت بعد تدمير مرقدي الإمامين العسكري والهادي في سامراء في شباط/ فبراير 2006، في سياق دخول الدولة/ السلطة نفسها طرفاً في هذا الصراع على نحو واضح.

وتعتمد الورقة في ذلك تتبع جغرافيا النزوح القسري، من خلال مناطق النزوح الأصلية، وحجمها، ومناطق النزوح البديلة، والعوامل التي ترسم هذه الخريطة، وانتهاء بحالات النزوح القسري الضخمة التي بدأت بعد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" على مدينتي الرمادي والفلوجة بمحافظة الأنبار في كانون الثاني/ يناير 2014، والتي استمرت بوتيرة متصاعدة مع سيطرة التنظيم على محافظات نينوى وصلاح الدين وكركوك وأجزاء من ديالى. وتستند الورقة إلى تحليل جغرافيا هذا النزوح، ومدى حضور العامل الهوياتي في رسم هذه الخرائط، وعلاقة ذلك بخرائط ما بعد داعش التي كانت ترسم في مخيال المتصارعين.

وتختم الورقة باستعراض دور الدولة في الاستجابة لهذا النزوح، عبر تحليل الأموال التي أنفقت في هذا السياق، فضلاً عن معضلات إعادة الإعمار التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بمشكلة النزوح القسري ومعالجتها.

رؤساء الجلسات

دارم البصام

كبير مستشارين في سياسات وتخطيط التنمية، حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد الاجتماعي، جامعة بيتسبرغ، في بنسلفانيا (1978). عمل مستشاراً مع عدة منظمات دولية وإقليمية. وكان عضواً عدة سنوات في الأمم المتحدة، في كل من لجنة الأمم المتحدة لإعمار العراق، ومجلس أمناء منتدى الفكر اليومي، ولجنة الحوار العربي - الآسيوي، ولجنة الأمم المتحدة لحوار شمال/ جنوب، ولديه العديد من الكتب والمقالات العلمية، كما أسهم في عدد من تقارير التنمية البشرية.

روضة القدري

أستاذة مساعدة ببرنامج علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في معهد الدوحة للدراسات العليا. تحصلت على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، من جامعة تونس. عملت أستاذة مساعدة في قسم علم الاجتماع في جامعة تونس (2014-2015، 2018-2019)، ومستشارة للبحوث والنشاطات في إطار مشروع نقل المعارف التابع لهيئة البحرين للثقافة والآثار (2016-2018)، وباحثة في مرصد تكافؤ الفرص بين الجنسين، في مركز الدراسات والبحوث والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف) في تونس (2012-2015).

علي رستم

باحث في المركز السوري لبحوث السياسات منذ عام 2016، حصل على الدكتوراه في الاقتصاد (إحصاء سكاني)، خبير إحصائي في وحدة الدراسات الصحية في جامعة تورنتو في كندا (2017-2018)، ومحاضر في المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية في دمشق (2007-2016)، وشغل منصب مدير الإحصاءات السكانية والاجتماعية في المكتب المركزي للإحصاء السوري (2008-2016)، وكان عضواً في اللجنة الفنية الاستشارية للسكان في سورية (2002-2016)، أنجز (فردياً أو ضمن فرق عمل) العديد من الدراسات المتعلقة بالسكان والتنمية والفقر.

علي الزعتري

حاصل على الماجستير في العلوم الاجتماعية من جامعة سيراكيوز، وعلى دبلوم في الاقتصاد البيئي، من جامعة هارفارد، كامبريدج، ماساتشوستس، في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى بكالوريوس في الفنون الحرة (في العلوم السياسية)، من كلية غرب ماريلاند. كان قائماً بالأعمال للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومنسقاً لنشاطات الأمم المتحدة في كل من الكويت والعراق وليبيا والسودان وسورية.

محمد جمال باروت

باحث مشارك ورئيس دائرة الأبحاث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات سابقاً، والمحرر العلمي للمركز حالياً. متخصص في التاريخ الاجتماعي والسياسي السوري الحديث. عمل مديراً ومستشاراً في مشروعات عدة تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية. له دراسات وأبحاث عدة في التعليم، والتنمية البشرية، والتنمية والسكان، والهجرة الخارجية السورية، والاستشراف المستقبلي لمسارات التنمية. من أحدث كتبه "العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح"، و"التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحول من البدونة إلى العمران الحضري"، و"حملات كسروان: في التاريخ السياسي لفتاوى ابن تيمية"، و"الصراع العثماني - الصوفي وأثاره في الشيعة في شمالي بلاد الشام".

مروان خواجه

رئيس قسم الإحصاء السكاني والاجتماعي في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا). حصل على الدكتوراه من جامعة كورنيل. عمل أستاذاً ومديراً مؤسساً لمركز أبحاث السكان والصحة في الجامعة الأميركية في بيروت (2000-2008)، وعمل في كلية جامعة سيراكيوز وجامعة بيرزيت وجامعة بيل. كان مؤسساً مشاركاً ونائباً لرئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومنسق أبحاث في مؤسسة فافو Fafo، في النرويج، وعضو مجلس منتخباً في الاتحاد الدولي للدراسة العلمية للسكان IUSSP (2010-2013)، وعضواً في المجلس الاستشاري لشبكة البحوث التطبيقية في الصحة والبيئة والتنمية AHEAD، وعضواً مؤسساً في المجلس العربي للعلوم الاجتماعية ومنتدى السياسة الصحية في الشرق الأوسط. تدور اهتماماته البحثية الحالية حول الديموغرافيا العربية والهجرة القسرية/ اللاجئيين والصراع والصحة العامة والعنف المنزلي.

مروان قبلان

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ورئيس وحدة الدراسات السياسية. شغل سابقاً منصب مدير مركز الشام للدراسات والبحوث، وعميد كلية العلاقات الدولية في جامعة القلمون بسورية. له عدة أبحاث منشورة في قضايا السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

نبيل خطاب

رئيس برنامج علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بمعهد الدوحة للدراسات العليا. عمل محاضراً وباحثاً في علم الاجتماع في عدة جامعات، منها جامعة بريستول في المملكة المتحدة، والجامعة العبرية في القدس. مختص في علم الاجتماع الكمي، تتمحور اهتماماته حول عدة موضوعات مترابطة، نذكر منها اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، وإشكالات سوق العمل، والهجرة، والمدرسة والتحصيل الدراسي، والعنصرية، والجندر، والدين، والعلاقة بين الهويات الإثنودينية، والفرص الحياتية.